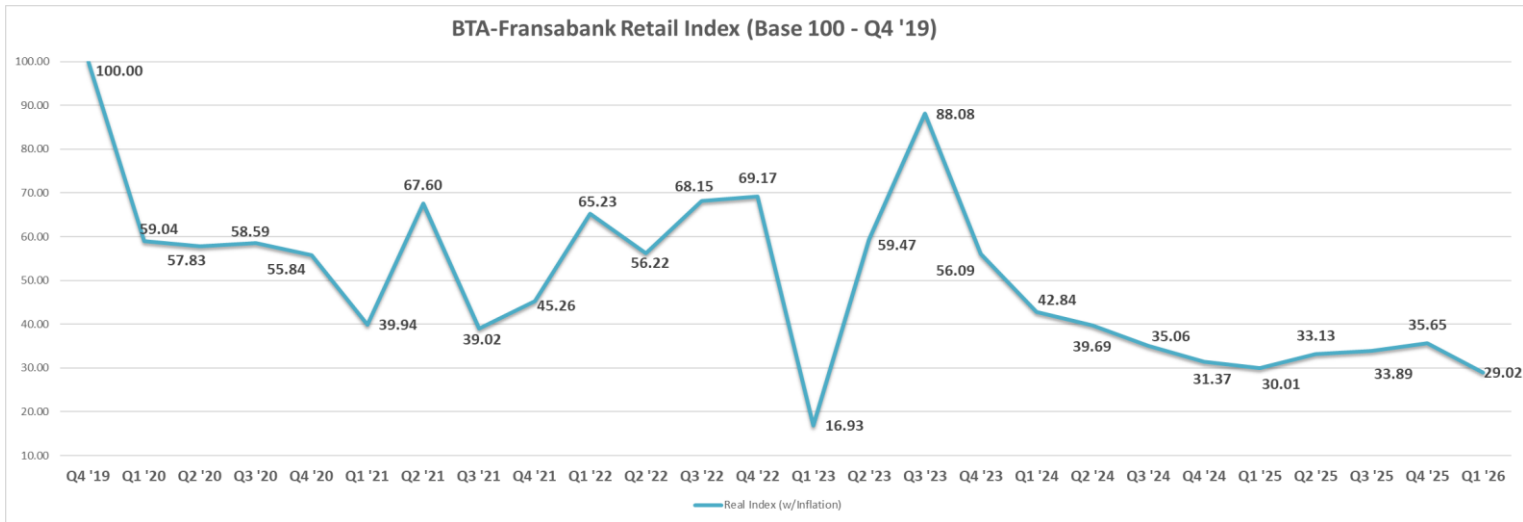


"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2026 (Q1 - 2026)

الإنتعاش الحذر الذي شهدناه في بداية الربع الأول من عام 2026 تراجع بسبب إندلاع الحرب، وعاد لبنان مجدداً إلى حالة خانقة من الركود التضخمي (Stagflation).

بعد أن شهدت بداية الفصل الأول من العام 2026 تحسناً ملموساً في الحركة التجارية (كان الأفضل منذ بداية الأزمة في العام 2019)، جاء إندلاع الحرب في شهر آذار ليدك كل المكاسب ويعكس مسار الإنتعاش الذي شهدناه، منذ الفصل السابق.

وبالأرقام، فقد سجل "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2026 هبوطاً إلى مستوى 29.02 (بالمقارنة مع 35.65 في الفصل السابق)، بعد الإشارة إلى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، ومع العلم بأن تضخم الأسعار خلال الفصل الأول من سنة 2026، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، سجل بالتزامن ارتفاعاً ملحوظاً بلغ + 6.81% (بالمقارنة مع + 4.23% في الفصل السابق له).



إذاً انعكس الإنتعاش الحذر، الذي شهدناه في الشهرين الأولين من السنة والذي تميّز بزيادة في نشاط المؤسسات، بعد إندلاع الحرب في شهر آذار.

وفي التفاصيل، يمكن القول أن تأثير الحرب على تجارة التجزئة جاء كآتي :

- تجارة التجزئة المرتبطة بالسياحة أولاً، شهدت توقفاً شبه تام، مع انخفاض أعداد المسافرين الوافدين بنسبة 90٪، على غرار ما حصل في حرب 2006، مع إلغاء المغتربين قدامهم بمناسبة الأعياد، بالإضافة إلى تحذيرات السفر التي أصدرتها مختلف الدول والجهات.
- متاجر بيروت وجبل لبنان، تأثرت حركتها بسبب الضربات والخوف من مزيد من التصعيد الأمر الذي أدى إلى إفراغ الشوارع والمراكز والتجمعات التجارية.
- أمّا تجارة التجزئة في جنوب لبنان، فقد شهدت شبه توقّف تام من جرّاء الغارات الجوية والقصف المدفعي.
- سلاسل التوريد تعطلت من جرّاء تعطل عدد من المسارات البحرية بسبب الأخطار المحيطة بالمنطقة ككلّ، علماً بأن الجهات الرسمية اللبنانية اتخذت كافة التدابير لتأمين إحتياط إستراتيجي من السلع الأساسية للمدى القريب والمتوسط.
- ولا ننسى بالطبع إنهيار إضافي في ثقة المستهلكين، حيث لم تكن الصدمة الركودية التضخمية (Stagflation) ضمن التوقّعات، وتحوّل النشاط الإستهلاكي إلى الضروريات فقط.

وفي الخلاصة :

- قبل شهر آذار: كان قطاع التجزئة يشهد أول إستقرار حقيقي (Real) له منذ عام 2019، وكان النمو المتوقع للعام 2026 للإقتصاد اللبناني ما بين 4 و 5 %.
- أما مع إندلاع الحرب في آذار: بات النمو يعتمد على سرعة انتهاء الحرب، وتقول مصادر مطلّعة أنه إذا استمرت الحرب حتى يونيو، فإن الخسائر قد تمحو مكاسب عام 2025، لا بل أنه من المتوقع أن يسجّل الإقتصاد اللبناني إنكماشاً حاداً.

إن رد الجهات الرسمية اللبنانية كان محدوداً نظراً للأزمة التي ما زالت تعصف بالدولة نفسها :

- لم يتم الإعلان عن أي حزمة تحفيزية خاصة بالحرب التي إندلعت في آذار، ولم يحصل تجار التجزئة على أي إعفاءات ضريبية أو دعم نقدي، اللهم ما عدا تلك التي شملتهم بالتمديدات لمهل سداد المتوجّبات الضريبية.
- لم يتم وضع برنامج حكومي لتعويض خسائر قطاع التجزئة.

وكما تمّ ذكره سابقاً، وصل "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة" الى مستوى 29.02 في الفصل الأول من سنة 2026 (35.65 في الفصل السابق) مع تسجيل تراجع حقيقي فصلي ملحوظ في النتيجة المجمّعة لقطاعات

تجارة التجزئة، متضمنة مبيعات المحروقات، التي شهدت هي الأخرى تراجعاً بنسبة - 8.72 % من حيث الكميات (- 11.04 % في الفصل السابق).

أما بعد إستثناء قطاع المحروقات، فقد بلغ الإنخفاض الفصلي الحقيقي - 25.13 % عما كان عليه في الفصل السابق، كما أظهرت النتائج إنخفاضاً حاداً أيضاً بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الأول من السنة الماضية، حيث سجلت النتيجة المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة تراجعاً سنوياً حقيقياً بلغ - 17.87 %، بعد إستثناء قطاع المحروقات.

المؤشرات الرئيسية (الفصل الأول من سنة 2026)

نتائج الفصل الرابع 2025	نتائج الفصل الأول 2026	البند
89,500 ل.ل./دولار أمريكي	89,500 ل.ل./دولار أمريكي	سعر صرف الليرة اللبنانية
+ %12.23	+ %17.26	تضخم الأسعار السنوي
+ %4.23	+ %6.81	تضخم الأسعار الفصلي
+ %12.40	-17.87%	أرقام الأعمال الحقيقية المجمعة (سنوياً بإستثناء الوقود)
+ %10.01	-25.13%	رقام الأعمال الحقيقية المجمعة (فصلياً بإستثناء الوقود)



نتائج الفصل الأول 2025	نتائج الفصل الأول 2026	أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية
- 14.64 %	+ %22.50	المطاعم والسناك بار
+ %5.21	+ %15.65	مبيعات السلع الصيدلانية
+ %28.69	+ %7.49	مبيعات الملابس
+ %36.12	+ %6.09	مبيعات الأجهزة الطبية
+ %38.89	+ %3.19	مبيعات سلع البصرية والسمعية
+ %13.39	+ %1.88	مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون
- 4.44 %	-0.92%	مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية
+ %72.77	-1.58%	مبيعات المشروبات الروحية
+ %15.74	-3.51%	مبيعات الأحذية
+ %2.08	-4.00%	مبيعات الأثاث والمفروشات
+ %56.70	-20.68%	مبيعات التبغ
+ %41.91	-9.79%	مبيعات العطور ومستحضرات التجميل
+ %24.92	-13.67%	البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية
+ %65.48	-22.02%	مبيعات المخابز ومحلات الحلويات
- 49.09 %	-25.72%	مبيعات معدّات البناء
+ %1.22	-26.39%	مبيعات الساعات والمجوهرات
- 31.56 %	-54.13%	مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية
+ %67.66	-56.52%	مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها

نتائج الفصل الرابع 2025	نتائج الفصل الأول 2026	أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية
-79.82%	+ %10.15	مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية
+ %1.92	+ %8.98	مبيعات السلع الصيدلانية
-1.02%	-3.68%	مبيعات المشروبات الروحية
-36.43%	-5.78%	مبيعات معدّات البناء
-11.04%	-8.72%	البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية
-17.95%	-10.47%	مبيعات التبغ
+ %4.52	-10.92%	مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون
+ %3.5	-11.12%	مبيعات سلع البصرية والسمعية
+ %9.46	-11.56%	مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية
-2.68%	-15.82%	مبيعات المطاعم والسناك بار
-15.60%	-22.13%	مبيعات العطور ومستحضرات التجميل
-17.16%	-23.53%	مبيعات الأحذية
-13.98%	-23.56%	مبيعات الملابس
+ %35.96	-24.19%	مبيعات الأجهزة الطبية
-3.41%	-30.05%	مبيعات الأثاث والمفروشات
+ %1.12	-33.10%	مبيعات الساعات والمجوهرات
+ %61.04	-41.66%	مبيعات المخابز ومحلات الحلويات
+ %73.59	-72.46%	مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها

أما لجهة التضخم، فقد بلغت نسبة التضخم السنوية في الفصل الأول لهذه السنة + 17.26 %، مسجلةً بذلك معاودة للإرتفاع بالمقارنة مع ما كانت قد سجلته في الفصل الرابع لسنة 2025 (+ 12.23 %). وبالتالي أيضاً، إرتفعت نسبة التضخم الفصلية (أي ما بين الفصل الرابع لسنة 2025 والفصل الأول لسنة 2026) وسجلت نسبة + 6.81 % بالمقارنة مع نسبة + 4.23 % التي كان قد تم تسجيلها في الفصل السابق.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)

+ 6.96 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
+ 17.46 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
+ 89.74 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
+ 131.05 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 145.84 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
+ 157.86 %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
+ 100.64 %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
+ 144.12 %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
+ 224.39 %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
+ 208.13 %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
+ 210.08 %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
+ 162.47 %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
+ 121.99 %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
+ 263.84 %	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
+ 253.55 %	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
+ 208.50 %	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
+ 192.26 %	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
+ 70.36 %	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
+ 41.78 %	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023
+ 32.92 %	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
+ 18.12 %	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
+ 20.74 %	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
+ 15.00 %	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
+ 15.06 %	الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024
+ 12.23 %	الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024
+ 17.26 %	الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025
+ 5.99 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 11.09 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
+ 61.14 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
+ 21.60 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
+ 12.94 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
+ 16.52 %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
+ 25.38 %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
+ 47.95 %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
+ 50.08 %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
+ 10.68 %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
+ 26.18 %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
+ 25.23 %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
+ 26.93 %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
+ 81.40 %	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
+ 22.61 %	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
+ 9.27 %	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023

% 20.25 +	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
% 5.74 +	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
% 2.04 +	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
% 2.45 +	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
% 6.86 +	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024
% 14.19 +	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024
% 2.76 +	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025
% 2.50 +	الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025
% 4.23 +	الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2025
% 6.81 +	الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2025

وكان التضخم السنوي في كل قطاع كما يلي :

معدّلات التضخم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول لسنة 2025 والأول لسنة 2026	
42.66%	في قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (+ 31.56 % في الفصل السابق)،
35.67%	قطاع التعليم (+ 35.94 % في الفصل السابق)،
24.81%	في قطاع النقل (+ 3.16 % في الفصل السابق).
19.41%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 14.64 % في الفصل السابق)،
11.34%	قطاع المطاعم والفنادق (+ 7.57 % في الفصل السابق)،
8.74%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 8.11 % في الفصل السابق)،
5.13%	في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (- 1.61 % في الفصل السابق)،
2.39%	قطاع الألبسة والأحذية (+ 1.95 % في الفصل السابق)،
2.15%	قطاع الصحة (+ 2.22 % في الفصل السابق)،
-1.63%	في قطاع الإتصالات (- 0.70 % في الفصل السابق)،

ويتمّ ملاحظة النسب التي لا تزال مرتفعة وفقاً لما هو مبين في الجدول أعلاه، كما مثلاً في قطاع التعليم والإستجمام والثقافة، إنما أيضاً - ولو بنسبة أقل، في قطاع المواد الغذائية والنقل.

أما نسبة التضخم الفصلية (أي ما بين الفصل الرابع لسنة 2025 والفصل الأول لسنة 2026) فقد سجلت، في كل قطاع على حدى، المستويات التالية، مع تسجيل ارتفاع ملفت لهذه النسبة في قطاعي النقل والمواد الغذائية :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الرابع لسنة 2025 والأول لسنة 2026	
19.09%	قطاع النقل (- 0.59 % في الفصل السابق)،
9.72%	قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (+ 30.41 % في الفصل السابق)،
9.49%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 2.68 % في الفصل السابق)،
5.96%	قطاع المطاعم والفنادق (- 0.07 % في الفصل السابق)،
2.67%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 3.41 % في الفصل السابق)،
1.89%	قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (- 0.28 % في الفصل السابق)،
0.26%	قطاع الصحة (+ 0.11 % في الفصل السابق)،
-0.02%	قطاع التعليم (+ 35.40 % في الفصل السابق)،
-0.84%	قطاع الإتصالات (- 0.20 % في الفصل السابق)،
-3.18%	قطاع الألبسة والأحذية (+ 3.40 % في الفصل السابق)،

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة " للفصل الأول من سنة 2026
(Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
	2022				2023				
	Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23	
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75	
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09	
مؤشر غلاء المعيشة	1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13	
	2024				2025				
	Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25	
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54	63.52	66.50	
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13	33.89	35.65	
مؤشر غلاء المعيشة	6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78	7,603.00	7,924.35	
	2026								
	Q1 '26								
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	58.09								
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	29.02								
مؤشر غلاء المعيشة	8,464.31								

في الختام، ومع معاودة ارتفاع التضخم، لا سيما بسبب الزيادة التي شهدتها أسعار الواردات من جراء الحرب وتأثيرها على المسارات البحرية، وحتى قبل ذلك، إتجه عدد من التجار إلى التركيز على شراء المنتجات المحلية، ويمكن القول بأن الإقتصاد اللبناني شهد مع بداية العام 2026 تسريعاً في شعار "اشترِ لبنانياً".

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة الى أن صندوق النقد الدولي ذكّر بأن استعادة النمو القوي تتطلب، إضافة الى إنتهاء الحرب، "إصلاحات شاملة" لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية، في حين لا تزال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة هيكلة الديون معلقة، الى حدّ أن صندوق النقد الدولي لم ينشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2025-2030، عازياً ذلك إلى "درجة عالية غير معتادة من عدم اليقين". مع إستمرار عدم تمكّن الحكومة من السيطرة على الدين العام الذي ما زال يساوي حوالي 140% من الناتج المحلي، وزيادة العجز في الميزان التجاري مع ارتفاع في قيمة إجمالي الواردات وتراجع في قيمة الصادرات.

بموازاة ذلك، جاءت ميزانية 2026 لتُترجم "إنفاق للبقاء دون خطة إنعاش"، حيث أن معظم بنود الإنفاق الواردة هي مخصّصة للرواتب والعمليات الأساسية. ويكاد ينعدم الإنفاق الرأسمالي أو الاستثمار في البنية التحتية. وعليه، وفي الشقّ الإجتماعي، لا يزال المواطنون يواجهون نسبة تضخم عادت للإرتفاع (17.26%)، وما زالت السلع والخدمات المحلية، مثل المواد الغذائية والنقل والتعليم، تشهد ارتفاعاً مستمراً في الأسعار، في حين ظلّت القدرة الشرائية تتراجع.



التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" هو في طليعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محددة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتم احتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضم أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
 1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
 2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنمّا، ونظراً للتحول الكبير الذي شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتخاذ القرار بمتابعة التغييرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذي يشكل - إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التي كانت متبعة منذ البدء.

المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيّل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ احتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيّل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساو لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification